ما ذكره الشارح ثم قد يرد قوله ولم يعتبر سيبويه مثل هذا الابهام من جهة ان ايا لا تدخل الا على ما يقع به الابهام ولا ينظر اليه قوله مثله مع زيد اضرب ينه اي فيجوز مع وجود الواو ما سيأتي قوله ومن ثم بفتح المثلثة اي من اجل ان الصفة لا تعمل بعد ما قبلها وجب الرفع اي لتعذر الوصفية التي بها استفادة العمل اذ النصب يقتضي انهم يعلوا الفرس لا صفة صفة الاعمال على تنبيه وقع منهم مع ان الذي يعلو فيما ذكر الكرام الكاتبون قوله وان تلي المعطوف اي غير المعطوف بها اما المعطوف بها فالمختار فيه الرفع نظير ما تقدم مالم يرجح النصب مرجح قوله بسبب الرفع والنصب ليطابق ما مر من ترجيح الرفع ترجح بتقدم المعطوف عليه والنصب ترجح بقربه قوله بشرط ان يكون هو الثانية اي هذه الشروط لجواز نصب الاسم المشغول عنه لا ليجعل له حينئذ تكون معطوفة على الخبر ولا به يدل عليه امر رابط كما غير وقيه اذ المثال الذي سيذكره الشارح لا يتعين عود الضمير فيه الى الاسم الاول ليجوز عوده الى الثاني بل هو الاظهر لكونه اقرب ما هذا مذكور وقول العلامة البهوتي ولعلهم انما يرد مع وجوب به حينئذ كما هو مذهب البصريين ممنوع اذ الله تد يرد قوله لا زيدا الخ وما منعها مستفاد اذ المعطوف عليه ولا سلامة الرفع من الوقوع عارضة فوتر تب النصب على ما قرر مذكور قوله ولانه الخ للعطف فيه اي على الجملة الصغرى لا زيدا الخ لما كانت جامدة انتسب هنا الاسم فكانه ليست ذات وجهين فيترجح الرفع حينئذ ويجوز النصب بهر جوحية قوله يمنعان النصب اي بنا على ان العطف على الصغرى لا رابط لها اذ اجعل العطف على الكبرى فيجوز وان قدر انتفا سببه وهذا اهم المجوز في القول الثاني ولذا ذهب في التوضيح الى ان الغالب لفظا ولا حاجة الى استثناء متى ذلك من اشتراط وجود الرابط ولا يبعد ان وجه استثنائه خلاف المسلم قوله الواو كما لو عارد بدل الواو انما تكون للجمع في المفردات ولذا لم يجز هذا زيد قام وبكر قعد تد يرد قوله وهو ما يقتضيه كلام الناظم اذ حيث اطلق المعطوف ولم يقيده لعاطف خاص قوله شبه العاطف في هذا اي بطلا في جواز الامر بزيد على السوا اذ السبك جملة ذات وجهين ولا بأس بعصمة النصب هنا اشتراط الضمير والواو

اذ لا عطف هنا حتى يحتاج الى الرابط فلا تبعد قوله او شبه الفعل اي الوصف الناصب للمفعول لخلاف مالم ينصبه نحو زيد ضارب غلامه وبكر اكرمته لان مشابهته للفعل غير تامة قوله والرفع في غير المثلثة اي مما ظاهر ان الظرف متعلق برجحه بالرفع لان العصدن والعمل بالفعل كما سيأتي في بابه قوله فارسا غادر وعلى اي فارسا مفعول فعل محذوف يفسره المذكور او رد عليه انه ليس مختصا فجاز الاشتغال الا ان يقال الاشتغال مع قطع النظر عن شرطه وجاب بان هذا جواز كانت زيدا الا انها ذا بهة مقام الوصف اي فارسا اي فارس غادر وعلى اي فترجمه اسم المفعول من الجهل اي استخف بضم الهاء والنا الذ انسب في الحرب قلبي يجد له ملجما وغير مجدا بضم الزاي وتشديد الجيم المفتوحة وسكون الياء غير جيار ولا تكسر بكسر النون وسكون الياء اي تضعف وقوله وكل بفتح الواو والكاف من وكل الامر الى غيره لعجزه وضعف رايه وهو صفة نكسر محجور بالكسرة التي منع من ظهورها السكون العارض فهو اسم لا فعل فلا يحتاج ان يقال يجوز في علا اذ لا مانع منه قوله جنانا عدن زيد خلونا جنات عدن مفعول فعل محذوف يفسره المذكور ولا يجوز ان يكون زيدا لان اذا لا يجوز ان يقال اعفو جنات قوله ثم اذا عبر فتن اشار به الى ان الاولى في كلام الناظم في جواب شرط مقدر قوله مما يرد عليك الخ اي من ما على راي سيبويه او من ضمير في الخبر على راي غيره وان تردد ذا يب داعل البحر والضمير فيه وعليه عايد الى ما او رد ناه ولها فاز بنو هم ان ما خالف المختار في الوجوه السابقة خلاف القياس مقصور على السماع دعه بما ذكر ليفيد انه مقيس وان كان مرجوحا قوله وفصل مشغول الى عامل مشغول ومتعلق الصدر محذوف ذكره الشارح بقوله من ضمير الاسم السابق وقدره الشاطبي بقوله من الاسم السابق قيل انما قدره ما ذكر ليلا يلزم التكرار لتقدمه في قوله بنصب لفظه او المحل فان المراد بنصب المحل تقدير البعل فيه بواسطة حرف الجر رده بعضهم بانه انما يلزم التكرار على احد احتمالين على ان ما هنا اعم لانه يشمل المتقدم والمتاخر في المجرد خلافا على ضاب الوارد ضمير ولما اشتمل على الشاطبي قوله او اضافة

Copyright © King Saud University